

ملف صحفي



المملكة ركيزة الاستقرار النفطي الدولي وصاحبة أكبر احتياطي عالمي

إنجازات المملكة تمثلت في أنها لم تسع لاستخدام التقدم كسلاح لاستقطاب وتحقيق مصالح ذاتية أو أحادية بل كانت هناك دوماً رؤى ومعايير مشتركة تراضي مصالح كل الأطراف.

الاستراتيجيات التطويرية

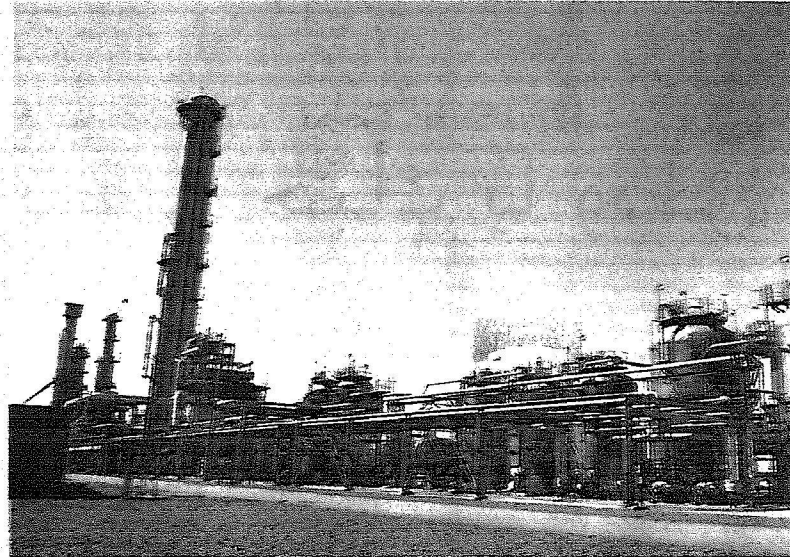
في إطار حرص حكومة المملكة على تعظيم الاستفادة من الثروة النفطية فقد تم إنشاء جامعات متخصصة في الصناعة النفطية كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، إذ إن جل تلك الجامعات باتت ومن خلال المناهج الدراسية والبحثية تمثل ركيزة لتطوير الثروة النفطية في المملكة وتسهم في التنمية الخلاقة في عمليات الاستكشاف واستخراج النفط والغاز، إضافة إلى البنية العلمية التي تم تأسيسها، فإن المملكة تتجه فطر التركيز على ميادين الأبحاث الدقيقة والتي تسهم في نهاية المطاف في تطوير تقنيات عالمية ذات مخرجات علمية واقتصادية سواء على صعيد صناعة النفط العالمي بشكل عام أو على صعيد صناعة النفط الوطنية في المملكة، وأخيراً فقد قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بوضع حجر الأساس لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، حيث من المتوقع أن يحدث ذلك الكيان والصرح

الثروة النفطية عماد التنمية والتروة الدائمة لخطى الازدهار التي تحققت في ربوع المملكة، ويقدر ما أيقنت المملكة أن النفط هو الثروة التي أعم بها الله على المملكة بقدر ما سعت ووفقاً لخطط ناجحة واستراتيجيات مثل تعظيم مخرجاتها وتسخيرها لتحقيق رفاهية الإنسان السعودي.

وإنطلاقاً من أهمية المملكة كأكبر منتج للنفط في العالم وأيضاً صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم فقد كان لزاماً عليها أن تتوجه فطر الحفاظ على استقرار السوق النفطية وبالأخص من خلال العديد من المواضع التاريخية وأليات التدخل العادلة انطلاقاً من رؤى قادتها وملوكها بأهمية مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء فضلاً على مبادئها الرائدة تجاه توحيد المواقف الدولية والإقليمية تجاه القضايا النفطية بالغة الحساسية كقضايا التلوث النفطي والبيئي العالمية والتغير المناخي والاحتباس الحراري، وبالأخص المبادأة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بتخصيص 300 مليون دولار لإنشاء صندوق للأبحاث الخاصة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي التي تعبر عن التزام المملكة بحل القضايا العالمة أيضاً ترسيخ دور المملكة المحوري على ساحة النفط العالمية. إن أهم

مواقفها الإيجابية في العديد من اجتماعات الأمم المتحدة المتعلقة بالتغير المناخي على ضرورة الاستناد لمبدأ عدم التمييز ضد سلع محددة في إطار التجارة الدولية عند الالتزام بالسياسات الخاصة والمتفق عليها بشأن مواجهة التغيرات المناخية كما أبدت المملكة قلقها من التناقضات والأدوارية لدى بعض الدول الصناعية الكبرى عند فرضها ضرائب على المستجيبات النفطية وعلى الجانب الآخر منحاً حوافز ضريبية لبعض الصناعات الضارة بالبيئة كصناعات الفحم والصناعات النووية (مبادرات خلاقة) أن أبرز المبادرات العالمية الخلاقة التي طرحتها المملكة في إطار التزامها بالحفاظ على البيئة كأكبر دولة نفطية في العالم ما ترافق مع ما أعلنته خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - خلال اجتماع منظمة أوبك في الرياض عام 2007 بدعم المملكة بإنشاء صندوق للأبحاث الخاصة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي حيث تم تخصيص 300 مليون دولار زادت لاحقاً لـ 750 مليون دولار بمشاركة كل من قطر والكويت والإمارات وبما يؤكد الدور الريادي للمملكة على الساحة النفطية والعالم ويرتفع أيضاً بجلاء مدى التزامها بالمسؤولية تجاه القضايا الدولية.

العامين 2006 / 2005 فقد ارتفعت أعداد الاكتشافات النفطية في المملكة لتحو ثلاثة اكتشافات عام 2005 بنحو اكتشافين عام 2006. قدر الاحتياطي النفطي في المملكة بنحو 264,25 مليار برميل عام 2006 متقاربة بنحو 262,79 مليار برميل العام 2002 وبما يدل على الارتفاع المستمر المعدل الاحتياطي النفطي في المملكة نتاج لتتابع جهود التنقيب واكتشاف كامن تقطنية جديدة وتحافظ المملكة على ريادتها العالمية كصاحبة أكبر احتياطي نفطي عالمي (مؤشرات الإنتاج) على صعيد معدلات الإنتاج فقد ارتفعت حصة المملكة من الإنتاج العالمي من النفط لتقدر بما يتزامن 9,208 ألف برميل / يوماً عام 2006 مقارنة بـ 7,093 ألف برميل عام 2002 (قضايا البيئة والمشاركة العالمية) أن المملكة تبنت منهجية هدف لتعظيم الاستفادة من الثروة النفطية ولكن بالمقابل تجنب التأثيرات على الصعيد البيئي وقد كانت المملكة داعمة وغير موافقة عديدة لكافة الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالحفاظ على البيئة من مخاطر التلوث والتغير المناخي وبالأخص اتفاقية كيوتو، فضلاً عن الالتزام بتوصيات ومقررات إعلان (ريو)، كما تسعى المملكة لترسيخ محادثات ومبادئ المسؤولية المشتركة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فضلاً عن



2008 مليون دولار مبادرة جديدة له لاستءاء صندوق لأبحاث تقنية البيئة بدعم مملكة المملكة

اكتشافات جديدة
على صعيد اكتشافات النفط الجديدة في المملكة خلال

والبحوث العلمية الخاصة بالصناعة البترولية ولا سيما في ميادين التنقيب والتطوير والإنتاج والتكرير.

إقرار مجلس الوزراء بالموافقة على التنظيم الخاص بمركز الدراسات والبحوث البترولية بهدف تطوير وإجراء الدراسات

العلمية ثورة هائلة في مجالات الأبحاث والدراسات والتطبيقات العلمية بما فيها الطاقة في المملكة. كما لا يمكن إغفال